في المؤتمرات الدولية. كما أن م. ت. ف. ظهرت في المنطقة بعد حرب ١٩٧٣، كقوة عسكرية وسياسية فعالة لا يمكن التغاضي عنها.

افتتح مؤتمر القمة الاسلامي الثاني، الذي سُبق بمؤتمر تمهيدي لوزراء الخارجية[٣٤] بحضور مندوبي ٣٧ بلداً، ولأول مرة تمثلت الدول العربية كلها في المؤتمر، ولأول مرة ايضاً دُعيت م. ت. ف. لحضور المؤتمر «كعضو كامل الحقوق دون الاشارة إلى ذلك في نص معين، وبذلك وضعت (فلسطين) ضمن الدول المشاركة في المؤتمر. وعلى هذا الاساس، شارك وفدها في أعمال المؤتمر مشاركة فعالة في مختلف اللجان والهيئات»[٣٥]. ففي مؤتمر وزراء الخارجية الذي سبق مؤتمر القمة وفي لجنة كبار المسؤولين التحضيرية لعب الوفد الفلسطيني دوراً هاماً في تعديل تسمية الموضوع الذي ورد في ورقة العمل الباكستانية، فاستبدلت التسمية التالية: «الوضع في الشرق الاوسط واستعادة حقوق المسلمين في القدس» بـ «الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية وتمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الاكيد على العمل من أجل تحريرها». وحملت ورقة العمل الباكستانية ما يلي: طلب رئيس م. ت. ف. الاشتراك في مؤتمر القمة، وعلى وزراء الخارجية، طبقاً للقواعد السابقة، البت في هذا الطلب. وقد اعترض الوفد الفلسطيني على النص، إذ أن تمثيل م. ت. ف. في المؤتمرات السابقة كان تلقائياً، بصفتها عضواً في هذه المؤتمرات، ولم يطلب رئيس المنظمة الاشتراك في هذا المؤتمر. وقد جرى تعديل الفقرة المذكورة بحيث أصبحت: «وجهت الدعوة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مؤتمر القمة الاسلامي الثاني»[٣٦].

أما في إطار لجنة الصياغة، فقد حمل الوفد الفلسطيني مشروع قرار يدعو إلى الاعتراف ب م. ت. ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أرضه، وحقه في الكفاح المسلح من أجل تحريرها كما يدعو الدول الاسلامية إلى قطع علاقاتها بالكيان الصهيوني على جميع المستويات، وإلى ادانة الولايات المتحدة الاميركية لمواقفها العدائية ازاء القضية الفلسطينية ودعمها لاسرائيل. وكان الوفد السوري قد قدم مشروع قرار شاملاً عن الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية. فاعتبر المشروعان اساساً للبحث، مما استدعى، للخروج بمشروع موحد، تشكيل لجنة صياغة مصغرة، اشترك فيها الوفد الفلسطيني.

وفي الكواليس، اتضح أن عدة دول تعترض على بعض فقرات مشروع قرار لجنة الصياغة المصغرة وبخاصة تلك التي تتعلق بقطع العلاقات مع اسرائيل وإيقاف شحن النفط إلى كل من البرتغال وروديسيا وجنوب افريقيا، وادانة الولايات المتحدة الاميركية. وقد جرت عدة محاولات، لكن بدون جدوى لاسقاط هذه الفقرات أو تعديلها. ووصل مشروع القرار إلى مؤتمر وزراء الخارجية كاملاً كما وضعته لجنة الصياغة المصغرة.

وكانت ايران من الدول التي اعترضت على تلك الفقرات، فقد اعلن مندوبها أن